حزب الفلاح الاشتراكى (*)

١٩٣٨ — ١٩٥٢

بقلم . دكتور رؤوف عباس حامد

كلية الآداب — جامعة القاهرة

لعل أبرز ما امتازت به الحياة الحزبية فى مصر — منذ إعلان دستور ١٩٢٣ حتى أواخر الثلاثينات — ظهور أحزاب سياسية مختلفة أدت إلى تفتت وحدة البلاد السياسية وهبوط العمل الوطنى من مستوى النضال الثورى الذى بلغ ذروته فى ثورة ١٩١٩ إلى محاولة الوصول الى تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا — عن طريق المفاوضات — يحقق للبلاد مضمونا استقلاليا يدعم ذلك الاستقلال الشكلى الذى حصلت عليه البلاد فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ كما شغلت تلك الاحزاب السياسية بمشكلة النضال الدستورى وتباينت مواقعها بين مناصر لطغيان القصر حينا ومناوىء له حينا آخر وإنشغالها عن تحقيق الاهداف الوطنية بالصراع على الحكم وأدى هذا الصراع الى أنصرافها عن وضع برامج اصلاحية تعالج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى نجمت عن سوء توزيع الثروة وعلو شأن الاحتكارات الرأسمالية فى البلاد فلم تهتم بايجاد حلول جذرية لمشاكل الطبقة الكادحة من الفلاحين والعمال

(*) يدين هـذا البحث بالفضل للاستاذ أحمد كامل قطب المحامى الذى تفضل مشكورا فأذن لى بالاطلاع على وثائق وأوراق حزب الفلاح الاشتراكى وهى عبارة عن بعض السجلات الخاصة بمركز الحزب بالقاهرة وملفات الفروع والشعب واستطعت أن استخرج من تلك الوثائق والأوراق مادة البحث .. كما أتاح لى سيادته الجلوس إليه جلسات طويلة لمحاولة الوقوف على ما كان غامضا بالنسبة لى من بين الأوراق والوثائق فالى سيادته أقدم الشكر والعرفان .

وهو أمر طبيعى اذا علمنا أن ألوية قيادة تلك الاحزاب كانت معقودة للبرجوازية الوطنية .

ولقد أدى إقفال الاهتمام بمشاكل الطبقة الكادحة الى قيام محاولات لتأسيس هيئات سياسية تضمنت برامجها أسسا لحل هذة المشاكل ويأتى فى مقدمة هذه الهيئات « الحزب الاشتراكى » الذى تأسس فى العشرينات الاولى من هذا القرن وتضمن برنامجه تصورا لحل هذه المشاكل ازداد وضوحا فى البرنامج الذى أعلنه الحزب بعد تحويله الى حزب شيوعى ولكنه أتاح للبرجوازية الوطنية فرصة تصفيته بتغليبه قضية الصراع الطبقى على قضية التحرر الوطنى مما نفر الجماهير منه وعجل باصطدامه بالوفد الذى كان يتولى قيادة الجماهير (١) .

وفى أواخر العشرينات ظهرت محاولة لتأسيس حزب للفلاح فقد دعا اسماعيل مظهر ــ صاحب مجلة العصور ــ مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى إلي تأسيس حزب الفلاح المصرى ونشر فكرة المشروع على صفحات مجلته (٢) على شكل مذكرة مطوله تحدث فيها عن مبررات قيام حزب الفلاح وضمنها مشروع برنامج الحزب واقترح أن يتولى الوفد تأسيس هذا الحزب فتكون رئاسته الدائمة لرئيس الوفد المصرى وأن يتولى صاحب الاقترح سكرتاريته العامة مدى الحياة وأن تؤسس جريدة باسم (الفلاح) تنطق بلسان الحزب ، ويبدو أن الفكرة لم ترق للوفد فلم يعرها التفاتا لأننا لم نعثر على ذكر للمشروع بعد ذلك ولم يسفر عن تأسيس حزب للفلاح وهو أمر طبيعى فقد كان الوفد ــ كدأبه ــ

---

(١) محمد أنيس : ثورة ١٩١٩ وحزب العمال البريطانى مجلة الهلال أكتوبر ١٩٦٤ ، ص ٢٢ ــ ٢٥ .

(٢) العصور ، مجلة شهرية ، أكتوبر ١٩٢٩ .

لا يقبل السماح بقيام حزب سياسى غيرة كما كان يصرف جهودة للقضية الوطنية ولم يلق بالا إلى المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الاما كان منها ملحا فيسعى حينئذ الى محاولة تخفيف حدتها دون أن يحاول استئصال شأفتها .

وشهدت الثلاثينات الأولى محاولة لتأسيس حزب للعمال ولكنها كانت مناورة سياسية رمى من ورائها النبيل عباس حليم — مؤسس الحزب — إلى خلق ثقل سياسى يستند إليه فى تحقيق أطماعه السياسية ورغم أن برنامج هذا الحزب تضمن تصوراً لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية غير أنه لم تتوفر لديه نية بذل جهود عملية فى هذا الصدد إذ سرعان ما أوقف الحزب نشاطه بعد ستة أسابيع من تأسيسه حين حقق مؤسسه هدفه بالوصول إلى تفاهم مع قيادة الوفد(١) .

ولكن حركة حزب الفلاح الاشتراكى التى بدأت فى أواخر عام ١٩٣٨ كانت أكثر استمرار وسندرس فيما يلى ظروف قيام هذا الحزب وتطوره التنظيمى ودوره فى الحركة الوطنية وصولا إلى تقييم لتلك التجربة من شتى جوانبها.

***

وترجع أصول هذا الحزب إلى موجة الإعجاب التى شملت فريقاً من الشباب المصرى — وخاصة طلبة الجامعة — بالجانب البراق من المبادىء الفاشية والنازية من حيث كونها دعوة للإصلاح الاجتماعى والاقتصادى ومن ثم شهد مطلع الثلاثينات اتجاه بعض الشباب إلى الاشتغال بحركة الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى وهيأت لهم الظروف السياسية فرصة تحقيق بعض النجاح فى هذا الصدد . فقد أقدمت حكومة إسماعيل صدقى «١٩٣٠» على إلغاء دستور ١٩٢٣ وإعلان دستور وقانون انتخاب

---

(١) انظر : رءوف عباس الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٨ .

جديدين ينقصان من الحقوق السياسية للأمة . وتبع ذلك دخول الأحزاب في صراع مرير مع حكومة صدقي من أجل الدستور وانصرافها عن القضية الوطنية وعن حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي ازداد تفاقمها نتيجة للأزمة الاقتصادية العنيفة التي عانت منها مصر وغيرها من دول العالم في تلك الحقبة مما دفع بعض الشباب إلى فقدان الثقة بالأحزاب السياسية والانصراف إلى الاشتغال بالإصلاح الاجتماعي وشجعتهم الحكومة على ذلك لتصرفهم عن تأييد الوفد الذي كان يتزعم المعارضة .

ومن ثم كان تأسيس أولئك الشباب لجمعيتي « مشروع القرش » و « جمعية الطلبة لنشر الثقافة » فبينما رأى أعضاء الجمعية الأولى أن علة تأخر مصر تمكن في تخلفها عن الأخذ بالصناعة ومن ثم طفقوا يجمعون التبرعات من مواطنيهم لإقامة مشاريع صناعية تتيح للبلاد فرصة الاستغناء عن البضائع الأجنبية كخطوة أولى في سبيل التخلص من السيطرة الأجنبية(١) وجد أشياع الجمعية الثانية أن علة تأخر البلاد عن ركب التقدم تكمن في سيطرة الأمية والجهل على الفلاحين الذين كانوا يمثلون غالبية الأمة ، ومن ثم رأوا أن يأخذوا بناصر مواطنيهم الفلاحين بالعمل على محاربة الجهل بين صفوفهم . وقد قدر لهؤلاء الشباب أن يطوروا أفكارهم وأساليب عملهم بالصورة التي أدت في النهاية إلى تأسيس حزب الفلاح .

لقد قام لفيف من طلبة الجامعة والمدارس العليا بتأسيس « جمعية الطلبة لنشر الثقافة » في مطلع عام ١٩٣٣ لتوجيه جهود الشباب إلى نشر الثقافة بين جميع طبقات الأمة عن طريق إلقاء المحاضرات والمناظرات في الأندية والجمعيات العامة وتنظيم

---

(١) أسس هذه الجمعية بعض طلبة الجامعة والمدارس العليا برئاسة أحمد حسين وقامت بجمع تبرعات أنشىء بها مصنع الطرابيش وبارك اسماعيل صدقي باشا الحركة عند قيامها وتحولت بعد ذلك إلى جمعية حزب مصر الفتاة (انظر : أحمد حسين أزهار قصة مصر في الثلاثينات دار القلم القاهرة ١٩٦٢ — وهي تتضمن مذكرات أحمد حسين عن تلك الحقبة) .

الرحلات واستغلال العطلة الصيفية في العمل على محو الأمية بين صفوف الفلاحين في الريف وذلك بإقامة لجان في القرى وفي الأحياء الشعبية المدن تضم الطلبة المتطوعين الذين يقومون بتعليم القراءة والكتابة لمواطنيهم كما يلقون عليهم محاضرات ذات أسلوب مبسط عن الصحة وطرق الوقاية من الأمراض وأساليب الحياة المثلى الاقتصادية والاجتماعية منها، حيث إرشادهم إلى الوسائل الحديثة للزراعة وما يتعلق بها من جمعيات تعاونية وطريقة تنظيم منازلهم وحياتهم اليومية كذلك إلقاء دروس في تاريخ مصر وحضارتها القديمة لاطلاع الفلاحين على عظمة مصر ومجدها الغابر وكان شعار هذه الجمعية أن من هدم ركناً واحداً من أركان الجهالة فقد شيد ركناً متيناً من أركان الوطن (١).

ووضعت الجمعية قانوناً أساسيا نصت فيه على أنها لا تتعرض للمسائل السياسية أو الدينية وأن غرضها ثقافي علمي بحت كما وضعت لنفسها إطارا تنظيميا في شكل لجنة تنفيذية تكونت من طلبة الجامعة المصرية والمدارس العليا بحيث يمثل كل كلية أو مدرسة عضوان (وانتخب أحمد كامل قطب (الطالب) بكلية الحقوق رئيسا للجنة وأحمد فؤاد عمرو (كلية الحقوق) وكيلا ولطفي حماد الحسيني (كلية العلوم) سكرتيرا ومحمد عبد النبي صادق (مدرسة التجارة العليا) أمينا للصندوق . كما كانت هناك لجان فرعية في الكليات والمدارس المختلفة وفي القرى التي ينتمي إليها الطلاب وأسندت الرئاسة الشرفية للجمعية إلى الدكتور على باشا إبراهيم الذي كان — في ذلك الحين — مديرا للجامعة المصرية بالنيابة (٢).

---

(١) الامام : صحيفة نصف اسبوعية يصدرها أحمد زكي أبو شادي عدد خاص عن جمعية الطلبة لنشر الثقافة ٨/١/١٩٣٣ .

(٢) المرجع السابق : نفس العدد

وبدأت الجمعية عملها فى « مشروع القرى » اعتبارا من صيف عام ١٩٣٣ فى حوالى أربعمائة قرية عن طريق المتطوعين من الشباب المتعلمين — من الطلبة وغيرهم — كل فى قريته فيقومون بجمع الفلاحين ممن تجاوزوا سن الالتزام ويختص كل متطوع بعشرة من الفلاحين يعلمهم القراءة والكتابة والحساب وفق طريقة معينة ابتكرها محمد مظهر سعيد ويلقى عليهم محاضرات فى الصحة العامة والزراعة وغيرها من الأمور التى تمس صميم الحياة فى الريف وكان مركز الجمعية فى القاهرة على اتصال دائم بلجان القرى يمدها بالنشرات الخاصة فى الدروس وطرق تدريسها ، وقد اشترك فى تحرير تلك الدروس لفيف من المتخصصين أمثال محمد فريد وجدى والشيخ عبد الوهاب النجار وعبد الله أمين وإبراهيم رمزى وخليل مطران وبطرس باسيلى وغيرهم(١)

وفى العام التالى (١٩٣٤) تحول المشروع إلى جمعية باسم « جمعية نهضة القرى » تكون لها مجلس إدارة جديد من بعض الشخصيات التى أبدت تأييدها للمشروع بالاشتراك فى تحرير حلقات الدروس التى تضمنتها نشراته المطبوعة وتولى رئاسة المجلس الجديد الدكتور على باشا إبراهيم وبقيت رئاسة اللجنة التنفيذية لأحمد كامل قطب .

وقد اتسع نشاط الجمعية حتى بلغ عدد القرى التى شملها ذلك النشاط نحو ألف قرية فى عام ١٩٣٦ وتعاونت الحكومة مع الجمعية فرخصت لها باستخدام المدارس الزراعية الحكومية فى مختلف أنحاء القطر وخصصت لها إعانة سنوية . وقام الكثير من نظار المدارس والمعلمين والموظفين بتنظيم اللجان فى المديريات والشعب فى القرى واهتم العمد والأعيان بالمشروع فوضعوا اللجان القروية تحت رعايتهم وتولوا رئاستها وتبرعوا لها بالمال وأخلوا لها غرفا خاصة من دورهم وتكفلوا بمصاريف الإنارة

(١) جهاد العام الخامس : بيان مطبوع عن تطوير جمعية نهضة القرى : ١٩٣٨/٥/٦ .

وتقديم الأدوات الكتابية اللازمة بل أفرد بعضهم دار خاصة للجمعية فى قريته . كما وضعت وزارتى الزراعة والصحة مطبوعاتهما ونشراتهما تحت تصرف الجمعية وبارك الشيخ محمد المراغى شيخ الجامع الأزهر نشاطها وسمح لها بنشر دعايتها للتطوع بين طلبة كليات الأزهر ومعاهده وطلب قسم تفتيش المساجد بوزارة الأوقاف إلى الوعاظ والخطباء فى المساجد أن يدعوا الناس إلى تعضيد المشروع والانضمام إليه(١) .

ونميل إلى تفسير هذا التأييد الرسمى الذى حظيت به جمعية نهضة القرى بحرص الحكومة على أن تنأى بالشباب عن المشاركة فى المعارضة السياسية التى كان يقودها الوفد فى مواجهة حكومات الانقلاب الدستورى التى يرأسها إسماعيل صدقى ثم عبد الفتاح يحيى .

ومهما كان الأمر فقد راع الشباب من أعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية — أثناء طوافهم بالقرى — ما بلغته أحوال الفلاحين من السوء نتيجة سوء توزيع الملكية الزراعية وغياب المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التى تهتم بأمور الفلاحين هذا بالإضافة إلى ما عاناه الفلاح بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التى تركت آثار بالغة على اقتصاديات مصر عامة وزادت من بؤس الفلاح المصرى خاصة . لذلك فكروا فى إقامة حزب للفلاح يطرح برنامج اجتماعى اقتصادى لحل هذه المشاكل محاولا حشد الفلاحين وراءه لتأييد خطته .

وقد تم ذلك على مرحلتين فقد كون هؤلاء من أنفسهم هيئة فى خريف ١٩٣٨ — أطلقوا عليها اسم « جماعة الفلاح » ثم حولوها إلى « حزب الفلاح الاجتماعى والاقتصادى » فى الثانى من ديسمبر ١٩٣٨ حيث احتفلوا بافتتاح دار الحزب بميدان

---

(١) نفس المصدر .

للملكة فريدة «العتبة الخضراء »(١) وأدوا قسم الولاء للحزب ثم توجهوا بالسيارات لزيارة ضريحي الملك فؤاد وسعد زغلول(٢) وهي عادة حرص عليها الحزب في كل احتفال من احتفالاته فيما بعد. فكان الحزب شديد الولاء للملك بقدر ما كان حريصاً على كسب رضاء قيادة الوفد..

ولما كان مؤسسوا الحزب ليسوا من الفلاحين وإنما كانوا ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة فقد أخذوا يجمعون التوكيلات من الفلاحين بالقرى واستعانوا في ذلك ببعض أعضاء لجان جمعية نهضة القرى التي كانت منتشرة في الريف . وكانت هذه التوكيلات ينص فيها(٣) على أن الموقعين عليها قد فوضوا عنهم هيئة حزب الفلاح في القيام بالدفاع عن مصالحهم المسلمة والمطالبة بجميع حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والدفاع عنها أمام أولى الأمر وجميع الهيئات والجهات بكافة أنواعها وفق برنامج الحزب » . وبذلك سعى أعضاء الهيئة التأسيسية للحزب(٤) — من الناحية الشكلية — إلى اكتساب الوكالة الشرعية عن الفلاحين .

وفي ٢٦ من ديسمبر ١٩٣٨ أعلن الحزب برنامجه(٥) الذي صدره ببيان لشرح

---

(١) كانت دار الحزب هي مقر مكتب أحمد كامل قطب المحامي.

(٢) وثائق الحزب ملف الاحتفال بمرور سبع سنوات على تأسيس الحزب خطبة أحمد كامل قطب ٢٨/١٢/١٩٤٥ .

(٣) المصدر السابق ملفات الفروع النص الرسمي المطبوع للتوكيل .

(٤) كانت تتكون من ١٢ محاميا (أحمد كامل قطب ، محمد عبد المنعم عفيفي ، ومحمود حسين ، محمد فهمي غنيم ، وعبد المجيد أبو العز ، وأحمد فؤاد عمرو ، وأحمد جعفر ، وسيد عبد الواحد ومصطفى المنزلاوي ، وحنفي عبود ، ومحمد على إمام ، وواصف رزق الله) بالإضافة إلى مدرسين (محمد صالح سمك ولمعي توفيق) ووكيل نيابة (عبد الفتاح عمران) وموظف بالصحة (محمد حامد) وطبيب (د. نور الدين يوسف) .

(٥) نعتمد هنا على النص المطبوع للبرنامج ويقع في ١١ صفحة من القطع المتوسط ويشتمل على البيان ونظام الحزب وبرنامجه .

الظروف التى أدت إلى قيام الحزب فأشار البيان إلى ماعم العمل السياسى من حزازات وتباغض بين الأحزاب وكيف أدى ذلك إلى تفرقة الصفوف وإهمال « مصالح البلاد الاجتماعية والاقتصادية فأصيبت جماعات بالظلم والعـذاب « كالفلاح والعامل » ثم أشاد بالملك فاروق الشاب الذى اعتبر توليه العرش شرفا للشباب وتأكيداً لأهليـة الشباب لقيادة الحركات القومية الـكبرى . وأنه يجب على الهيئات القوميـة فى مصر أن تتجه إلى علاج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق تقدم البلاد وخاصة بعد عقد المعاهدة المصرية البريطانية ١٩٣٦ فتبتعد عن المنازعات السياسية وأجتنابها والاتجاه « نحو إيجاد هيئة جديدة تعمل شيئا إيجابيا جديدا من أجل هذا الفلاح الذى لم يجد فى الماضى هيئة خاصة منظمة تتولى الدفاع عن مصالحه ومطالبـه » .
وانتقل البيان إلى وصف خطورة مركز الفلاح فى المجتمع باعتباره يمثل أغلبية الأمة ففى إصلاح حاله إصـلاح لشأن الأمة جمعاء لذلك تأسس « حزب الفـلاح ليعمل اجتماعيا واقتصاديا فى سبيل الفلاح وليطالب وينادى بحقوق الفلاح ومطالبه فى كل مكان وليرفع صوت الفلاح أمام جميع الهيئات « لذلك كانت غاية الحزب أن يوجه الفلاح والشعب الريفى توجيها اجتماعيا واقتصاديا وأن يوجـد شعبا ريفيا يقظا . . « ثم أشاد بجهود المتطوعين بجمعية نهضة القرى من أجل الفلاح واختتم البيان دعوة الشباب والفلاحين إلى تدعيم (جهاد) الحزب .

وينقسم برنامج الحزب إلى قسمين : « أولهما » البرنامج الاجتماعى «وثانيهما» : « البرنامج الاقتصادى » . وقد نص القسم الأول على أن الحزب يهدف إلى «تكوين رأى عام ريفى ودخول الانتخابات العامة للبرلمان لانتخاب ممثلين للفلاحين يدافعون عن مصالحه وينادون بمطالبه وحقوقه وإصدار جريدة لهذا الغرض « كما أنه يحترم الدين ويقدس العقيـــدة الوطنية ويعول على «بعث روح الاعتزاز بالنفس وبالهيئة الريفية » وعلى محاربة الأمية بين الفلاحين والنهوض بمستواهم الاجتماعى » ومحاربة

المخدرات والبدع والخرافات والجهالة » . كذلك يعمل على تنظيم القرية إداريا بمجلس القرية على أساس الانتخابات وتوسيع اختصاصات مجالس المديريات والمجالس المحلية والقروية ومحاربة الإجرام والقضاء على الحزازات والخصومات بين العائلات ومحاربة فكرة الأخذ بالثأر وبالإضافة إلى ذلك فإن الحزب يهتم بتجميل الريف المصرى وتنظيم مساكن الفلاحين وتوفير مياه الشرب الصحية لهم والقضاء على الحزازات والخصومات بين العائلات ومحاربة فكرة الأخذ بالثأر وبالإضافة إلى ذلك فان الحزب يهتم بتجميل الريف المصرى وتنظيم مساكن الفلاحين وتوفيرمياه الشرب الصحيه لهم والقضاء على الأمراض المنتشرة بينهم بنشر الوعى الصحى وتعميم المستشفيات القروية والمركزية وإيجاد طبيب بكل قرية ويعمل على نشر الثقافة بين أوساط الفلاحين عن طريق الإذاعة ومحاربة هجر الملاك وصغار الفلاحين للقرى والدفاع عن مطالب الفلاح وشكاياته وحاجياته وتبليغهاللحكومة والبرلمان والجهات المختصة وتولى الدفاع عنها أمامها واقتراح سن القوانين على الهيئة التشريعية التىيكون فيها حماية مصالح الفلاح وحقوقه » .

أما القسم الثانى (الاقتصادى) فقد استهل بالنص على أن الحزب يعمل على «رفع الفقر والجوع والبؤس عن كاهل الفلاح وأسرته ومحاربة البطالة بين الفلاحين » وذلك عن طريق الوصول إلى تحديد العلاقات الانتاجية فى شكل قانون للايجارات والأجور « يقضى بتحديد إيجارات الأطيان بما يتفق مع قيمة الإنتاج وتحديد حد أدنى لأجور المزارعين بما يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه ولا يتعارض مع مصلحة الملاك » وكذلك تعويض الفلاحين عن إصابات العمل ومكافأتهم وتحديد ساعات العمل وأيام الراحة ووضع نظام لفض المنازعات بينهم وبين أصحاب الأملاك وتعميم وسائل التأمين الاجتماعى والاقتصادى لديهم .

كما نص على أن الحزب يعمل على النهوض بالمستوى الاقتصادى للفلاح عن طريق»

تخفيف عبء الضرائب عن كاهله وتنظيم جبايتهـا . . . وحماية أسعار الحاصلات الزراعية من الهبوط (كالقطن والحبوب) بما يحقق الرخاء مع حماية المستهلك من الارتفاع المتطرف فى الأسعـار ومحاربة الآفات الزراعية بأحـدث الأساليب وترقية الصناعات القروية الزراعية المحليـة وإقامة مصنـع قروى بكل قرية والاعتماد على المنتجات القروية دون الأجنبية المماثلة لها . . وتوسيع نطاق حماية الملـكيات الصغيرة ونطاق التسليف الزراعى وتبسيط إجراءاته . وتعميم أنشاء الطرق الزراعية وتنظيمها وإقامة الـكبارى والجسور اللازمة للقرى الريفية والمطالبة بتنظيم الرى والصرف بما يكفل عدم شكاية الفلاحين وتعميم إنشاء الجمعيات التعاونية فى القرى وتنظيمها بمـا يكفل تحقيق أغراضها وتنظيم الاسواق الريفية ومعاونة الفلاح على تصيف محصوله وقضاء حاجياته وإنقاذه من الديون العقارية وتخفيض سعر الفائدة ومحاربة المرابين فى القرى والعمل على زيادة الانتاج الاهلى بما يتناسب مع أطراد زيادة عدد السكان واستغلال الاراضى البور وتوزيعها على صغار الفلاحين .

ونلاحظ أن برنامج الحزب قد خلا من الاشارة إلى المشكلة الخطيرة التى كانت سببا فى تدهور أحـوال الفلاحين الاجتماعية والاقتصاديه ونعنى بهـا سوء توزيـع الملـكية الزراعية فأغفل التعرض لها إغفالا تاما فرغم نصه على أنه يهدف إلى الوصول إلى تحديد للعلاقات الإنتاجية بين الفلاحين والملاك يتناول الإيجارات والأجور وساعات العمل والتعويض فى حالة الإصابة والتأمين الاجتماعى والاقتصادى لم يعن بتحديد موقفه من الملـكيات الـكبيرة بل حرص على تأكيد أن تحديد العلاقات الإنتاجية الذى يرمى اليه يجب أن « يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه » ولا يتعارض مع مصلحة المالك « بمعنى الوصول إلى حل وسط لمشاكل القائمة بين الطرفين دون أن يؤدى ذلك الى الإضرار المادى بالمالك وهو أمر يصعب تحقيقه .

وثمة ملاحظة أخرى فان الحزب لم ينص فى برنامجه على أنه يعمل على تنظيم

الفلاحين المعدمين فى أى شكل من أشكال التنظيم السياسى لتحقيق هذا البرنامج بل أ كتفى بالنص على أنه يهدف إلى « تكوين رأى عام ريفى » أى أنه حدد مهمته فى إطار توعية الفلاحين والدفاع عن مطالبهم التى قدم تصورا لها فى قسمى البرنامج ونص على أنه يعمل على تحقيقها » بكل الوسائل القانونية المشروعة فى حدود الدستور المصرى » (مادة — ٥ —) فحدد بذلك شكل الحزب ومضمونه فى تلك المرحله كحركة إصلاح ليبرالية تعمل على علاج مشاكل الريف الاجتماعية والاقتصادية فى أطار النظام القائم دون أن تسعى لإيجاد تغيير جوهرى فى العلاقات الانتاجية القائمة فى ظله .

وقد حدد القانون الأساسى الهيئات التى يتكون منها الحزب (المواد من ٦ إلى ٣٠) وهى:

ا — مجلس الإدارة : ويتكون من خمسة عشر عضوا من بينهم رئيس الحزب واشترط فى العضو أن يكون على درجة من الثقافة تؤهله للقيام بمهمته .

ب — مجلس استشارى: يؤلف من مستشارين يختارهم مجلس الإدارة ويتجدد اختيارهم سنويا بواسطة الاقتراع السرى على أن يراعى فى اختيارهم تمثيل النواحى الفنية — المختلفة التى تصل بنشاط الحزب .

ج — هيئة الأنصار: ويشترط فى العضو أن يكون قد بلغ درجة مناسبة من الثقافة العامة أو يكون من ذوى الأملاك . وقد كان الغرض من هذه الهيئة توفير الدعم المادى والمعنوى للحزب .

د — المجاهدون : وهم الذين يعملون على نشر رسالة الحزب فى الريف ويعملون على تحقيق أغراضه ويشترط فى المجاهد أن يكون . ذا ثقافة مناسبة ولا تقل سنة عن ثمانية عشر عاماً .

هـ — الفلاحون : ويشترط أن يقدم الفلاح طلباً للاشتراك فى الحزب وتفويضه للدفاع عن مصالحه والمطالبة بحقوقه ولا يدفع اشتراكا ما .

ويتضح من استعراض هيئات الحزب المختلفة أن نشاطه كان قائماً على أكتاف المثقفين وحدهم فهم يكونون معظم هيئاته وخاصة هيئة المجاهدين التى كان يقع على كاهل أعضائها مهمة التحرك بين الفلاحين فى الريف للتعرف على مشاكلهم ونقلها إلى قيادة الحزب فتتولى الأخيرة تبنيها والدفاع عنها أما الفلاحين فكان دورهم سلبياً كما حدده القانون الأساسى — يقف عند حدود تفويض الحزب الدفاع عن مصالحهم والمناداة بمطالبهم ونص القانون الأساسى كذلك على أن الحزب « يؤلف فى كل مديريه اتحاداً للحزب باسم المديرية يتكون من خمسة أنصار على الأقل » ويؤلف فى كل مركز فرع يتكون من خمسة من الأنصار أو المجاهدين على الأقل كما يؤلف فى القرى شعب تتكون كل منها من ثلاثة من المجاهدين على الأقل . وقد بلغ عدد شعب الحزب فى عام ١٩٣٩ خمس عشرة شعبة فى مديريات أسيوط والجيزة والقليوبية والمنوفية والدقهلية وبلغ عدد أعضاؤها ٤٨١ عضواً كان معظمهم من الطلبة وصغار الموظفين وبعض متوسطى الملاك والمحامين (١) .

أما عن مالية الحزب فكانت تتكون من اشتراكات الأعضاء من الأنصار والمجاهدين ومن التبرعات والاكتتابات التى يمنحها البعض للحزب وقد ظلت موارد الحزب المالية محدودة .

وكانت أول خطوة بادر الحزب إلى اتخاذها هى تأسيس معهد لإعداد الكوادر من الشباب الذين يوكل إليهم أمر نشر رسالة الحزب فى الريف وحمل هذا المعهد اسم « معهد الدراسات الريفية » ونص قانونه الأساسى على أن أعضاءه يقومون

---

(١) وثائق الحزب : سجل المجاهدين والفلاحين : ١٩٣٩

« بأبحاث اجتماعية واقتصادية ريفية وبرحلات علمية ريفية فى الداخل والخارج ويقومون بوضع رسائل خاصة فى شئون الفلاح والقرى » واشترط فيمن يلتحق بهذا المعهد أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية على الأقل وكانت المواد التى تدرس بالمعهد تنقسم إلى شعبتين الأولى شعبة الدراسات الاجتماعية والثانية شعبة الدراسات الاقتصادية . ومدة الدراسة بالمعهد سنة واحدة يخصص كل طالب خلالها فى مادة معينة بصفة رئيسية ويدرس معها مادتين آخرين بصفة اختيارية ويقوم بإعداد بحوث ومحاضرات فى المواد التى تخصص فيها ويقدم رسالة فى المادة الرئيسية التى تخصص فيها .

وبدأت الدراسة بالمعهد فى ٢٤ أكتوبر ١٩٣٩ وخصص يوم السبت من كل أسبوع للمحاضرات العامة التى تتعرض لمشاكل الفلاح الاقتصادية والاجتماعية وكان يسمح للجمهور من غير طلبة المعهد بحضور تلك المحاضرات والاشتراك فى المناقشات. وتولى محمد عبد المنعم عفيفى المحامى — سكرتير الحزب — إدارة المعهد(١) ولكن هذه التجربة لم يقدر لها الاستمرار لعدم توافر الإمكانيات المادية لدى الحزب فقد كان المحاضرون متطوعين لا يتقاضون أجراً على عملهم ولذلك لم يقبل الأساتذة المتخصصون على العمل بالمعهد وحمل هذا العبء بعض أعضاء مجلس إدارة الحزب وقد أدت هذه الصعوبات المادية إلى توقف نشاط المعهد بعد قليل .

كما أصدر الحزب جريدة نصف شهرية تنطق بلسانه فقد اتفق قادته مع محمود حمدى الجريسى صاحب جريدة (النضال) على أن يتولى الحزب إصدار جريدته اعتباراً من ١٨ فبراير ١٩٣٩ واستمرت على ذلك الحال حتى عدد ١٦ يونيو ١٩٣٩ ثم أعلن صاحب الجريدة فى العدد التالى أن جريدته أصبحت لا علاقة لها

---

(١) الأهرام : ١٩٣٩/١٠/٤ .

بحزب الفلاح(١) .

وقد حملت الأعداد العشرة التي أصدرها حزب الفلاح من تلك الجريدة شرحاً لمبادئ الحزب ومقالات كتبت بأقلام رجاله وصفوا فيها أحوال الفلاح وطالبوا بالنهوض به وإصلاح شأنه كما حوت أخباراً عن زيارة قادة الحزب لبعض قرى القليوبية حيث تفقدوا أحـــوال الفلاحين وخطبوا فيهم داعين إلى تأييد الحزب والانضمام إلى عضويته(٢) . وغيرها من مظاهر نشاط الحزب في تلك الفترة .

وأبرز ما يميز ذلك النشاط « مشروع انتعاش الفلاحين » الذى قدمه الحزب إلى الحكومة والبرلمان فى أول مارس ١٩٣٩ وتضمن ذلك المشروع أربعة طلبات محددة مستمده من برنامج الحزب هى :

١ — إصدار قانون بتخفيض إيجارات الأطيان ورفع الأجور بما يتناسب مع الحالة فى ذلك الحين .

٢ — إصدار قانون بتخفيض ضرائب الأطيان بالنسبة لصغار الفلاحين وإعفاء بعضهم منها .

٣ — إصدار قانون بتخفيض الديون العقارية وسعر الفائدة وتأجيل دفع الأقساط ثلاث سنوات بالنسبة لصغار الفلاحين .

---

(١) كانت الجريدة منذ بداية صدورها (١٥) مايو ١٩٣٧) تروج لفكرة إحياء الخلافة الإسلامية وأصبحت منذ أول يوليو تنطق بلسان حزب الأخاء والإصلاح الاسلامى الذى أسسه توفيق عبد القادر . وبعد أن قطعت علاقتها بحزب الفلاح أصبحت تميل إلى جانب الحلفاء ويبدو من مظهر إخراجها الجديد أن ثمة جهة ما كانت تتولى الإنفاق عليها بسخاء مما يجعلنا نعتقد أن المخابرات البريطانيه كانت تدعمها بالمال . على كل فان حزب الفلاح لم يستطع بعد ذلك أن يصدر جريدة تنطق باسمه .

(٢) النضال ، ١٩٣٩/٣/٥ .

٤ — إصدار قانون بتوزيع الأراضى البور على الفلاحين المعدمين .

وأعلن الحزب الصيام العام بين أعضائه فى ذلك اليوم للفت الأنظار إلى مطالبه وحدد مدة الدورة البرلمانية كمهلة لإجابة تلك الطلبات .

وعندما انفضت الدورة البرلمانية دون صدور أى من تلك التشريعات ألف الحزب وفداً ضم عدداً كبيراً من أعضائه ومن الفلاحين قصدوا قصر عابدين (فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٩) وسجلوا أسماءهم فى سجل التشريفات ثم رفعوا عريضة إلى رئيس الديوان الملكى (علي ماهر باشا) ضمنوها تلك المطالب وأعلنوا فيها أن حزب الفلاح قرر « إعلان الصيام العام فى ذلك اليوم بين أعضائه وأنصاره ومجاهديه وفلاحيه فى القاهرة والبنادر والقرى احتجاجاً على إهمال الحكومة والبرلمان لهذه المطالب العادلة » (١) .

وفى مساء اليوم نفسه أقيم احتفال إفطار الصائمين من أعضاء الحزب وبعض المدعوين من طلبة الجامعة المصرية والأزهر حيث تناولوا طعاماً من (الخبز والمش) كرمز لمشاركة الفلاح طعامه واستمر أحمد كامل قطب — رئيس الحزب — فى الإضراب عن الطعام اعتباراً من اليوم التالى لمدة ثمانية أيام وأبلغه محافظ القاهرة فى اليوم الخامس لإضرابه عن الطعام رسالة شفوية من محمد محمود باشا رئيس الوزراء مؤداها أن هذه المطالب موضع عناية الحكومة ولكنه طلب تصريحاً كتابياً بذلك وأخيراً جاءه هذا التصريح من على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى ولكن السلطات لم تنفذ شيئاً من تلك الطلبات (٢) .

---

(١) وثائق الحزب : ملف الصيام العام ، صورة العريضة المرفوعة إلى رئيس الديوان الملكي .

(٢) الأهرام : ١٩٣٩/٦/٣٠ .

وحين بدت فى الأفق نذر قيام الحرب العالمية أصدر الحزب إبياناً دعا فيه أحزاب الشباب وجمعياتهم إلى « عقد اجتماع لوضع خطة حاسمة لمواجهة الطوارىء ولتحديد دور الشباب فى الدفاع عن البلاد وصيانة استقلالها لاحتمال قيام حرب عالمية » وحدد الحزب موقعه إزاء الحالة الدولية بضرورة تدريب الفلاحين تدريباً عسكرياً فى القرى على أن يتضمن ذلك التدريب حمل واستخدام السلاح وطرق الوقاية من الغارات الجوية والإسعافات وإطفاء الحرائق . كما طالب بإعداد الخنادق فى الجهات التى يحتمل غزوها وتوزيع الكمامات الواقية من الغارات على الفلاحين مجاناً فى تلك الجهات وتموين القرى بالمواد الغذائية اللازمة وإعداد المخازن لحماية المحاصيل وقت الحرب ودعا جميع أعضاء وشباب حزب الفلاح إلى التطوع لخدمة الجيش المصرى للدفاع عن الوطن(١) .

ويتضح من هذا البيان أن موقف الحزب من اشتراك مصر فى الحرب كان غامضاً فهو لم يحدد رأيه صراحة فيما إذا كان يرى ضرورة مشاركة مصر فى الحرب إلى جانب الحلفاء أو تقف على الحياد بين المعسكرين المتصارعين لتجنب ويلات الحرب وإن كان يفهم ضمنياً من نص البيان أن الحزب كان يتوقع أن تتعرض مصر لهجوم المحور ومن ثم رأى ضرورة إيجاد مقاومة شعبية منظمة يكون عمادها الفلاحين وأن تكون هناك عناية خاصة بوسائل الدفاع المدنى وأن يكون الجيش المصرى متأهباً للدفاع عن الوطن .

وقد أدى إعلان الحرب العالمية الثانية إلى الحد من نشاط الحزب بسبب الأحكام العرفية التى منعت الاجتماعات وكان المظهر الوحيد لنشاط الحزب خلال الحرب هو تبنيه لبعض المطالب الاقتصادية للفلاحين إذ قضت الحكومة بالاستيلاء على القمح زمن

---

(١) النضال : ١/٥/١٩٣٩

الفلاحين بسعر ثلاثة جنيهات للأردب مما أدى إلى حرمان السواد الأعظم من الفلاحين من القوت الضرورى وساعد على ارتفاع نفقات المعيشة وزاد الطين بلة قيام ملاك الأراضى الزراعية برفع القيمة الإيجارية للأراضى مما أدى إلى تدهور أحوال الفلاحين المستأجرين هذا بالإضافة إلى سوء أحوال العمال الزراعيين الذين كانوا يتقاضون أجوراً زهيدة لا تكاد تفى بما يسد الرمق فى وقت ارتفعت فيه الأسعار إلى ما يربو على ضعف ما كانت عليه قبل الحرب .

لذلك رفع الحزب عريضة إلى الملك فى السادس من مايو ١٩٤٢ طالب فيها بتحقيق ثلاثة مطالب أطلق عليها اسم « المطالب المستعجلة »(١) وهى :

١ — توزيع القمح والذرة على الطبقات الفقيرة من الفلاحين والعمال وغيرهم بنصف السعر الرسمى وإعفاء صغار الفلاحين من الإستيلاء على القمح .

٢ — إصدار أمر عسكرى بعدم رفع إيجارات الأطيان عما كانت علية فى العام الماضى (١٩٤١) .

٣ — إصدار أمر عسكرى بجعل الحد الأدنى لأجور الفلاحين والعمال عشرة قروش صاغ يومياً على ألا تزيد ساعات العمل عن ثمانى ساعات يومياً .

وقد أرسل الحزب صور من تلك العريضة إلى رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب والشيوخ وبعض أعضاء مجلس النواب وإلى شعب الحزب بالقرى المختلفة وطلب من أعضائها قراءتها على جموع الفلاحين عقب صلاة الجمعة . وأن يلصقوا صوراً منها بمسجد القرية وأن يرسلوا برقيات إلى رئيس الديوان الملكى ورئيس

---

(١) وثائق الحزب : سجل الخطابات الصادرة ابتداء من أول أبريل ١٩٤٢ رسالة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٤٢/٥/٦.

الوزراء بتأييد مطالب الحزب والتماس سرعة تحقيقها على أن يرسلوا صوراً من هذه البرقيات إلى جرائد الأهرام والمقطم والمصرى .

ولكن الحكومة لم تعر الأمر التفاتاً ولم يفكر رجال الحزب — هذه المرة — فى سلوك سبيل الإضراب عن الطعام لإرغام الحكومة على الاستجابة لمطالبهم بعدما تأكدوا من عدم جدوى ذلك . ويبدو أن الحزب لم يرم من وراء إثارة تلك المطالب إلا الدعاية السياسية ولفت الأنظار إليه ليس إلا إذ أنه لم يثر أى مطلب اقتصادى للفلاحين أو غيرهم من طبقات الشعب حتى وضعت الحرب أوزارها فأعاد الحزب تنظيم نفسه على أساس جديد .

* * *

فقد أقام الحزب احتفالا فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٥ بمناسبة مرور سبع سنوات على تأسيسه ووقف رئيسه أحمد كامل قطب خطيباً فاستعرض نشاط الحزب خلال تلك السنوات ثم تكلم عن انتشار المبادىء الاشتراكية فى العصر الحديث باعتبارها « تهدف إلى رفع مستوى الطبقات الفقيرة فى الأمم وتحقيق العدالة الاجتماعية » وأشاد بما ورد فى الكلمة التى وجهها الملك إلى الأمة الإسلامية بمناسبة عيد الهجرة حين قال « أعطوا الفقير حقه قبل أن يطلبه » واعتبر هذا اتجاهاً اشتراكياً فى مصر وكذلك « الأديان جميعاً ومن بينها الإسلام تقضى بالمبادىء الاشتراكية فى الزكاة والمواريث » لأن الاشتراكية هى السبيل الوحيد للقضاء على شبح الشيوعية فهى تحترم الملكية الفردية وتعطى العاملين حقوقهم فى الحياة بما يتناسب مع ما يبذلون من تضحية وكفاح وتطمئنهم على حياتهم وحياة أولادهم ولذلك فإن حزب الفلاح رأى أن يأخذ بالاشتراكية باعتبارها الثورة الحقة على الجهل والجوع والمرض والخوف » وختم كلمته بإعلان البرنامج الاشتراكى للحزب الذى أصبح بمقتضاه يسمى

« حزب الفلاح الاشتراكى » (١)

ونميل إلى تفسير هذا التطور الذى طرأ على حزب الفلاح فى ضوء ما شهده المجتمع المجتمع المصرى خلال الحرب العالمية الثانية — وفى سنواتها الأخيرة على وجه الخصوص — من اجتهادات راحت تحاول أن تتصور مخرجاً لما تعانيه البلاد من مشاكل اجتماعية ترتبت على بروز التناقضات فى المجتمع المصرى بصورة جادة نتيجة لعلو كعب البرجوازية المصرية بسبب ظروف الحرب التى هيأت لها فرصة النمو والازدهار والوصول إلى ما يقرب من المرحلة الاحتكارية. وتنوعت تلك الاجتهادات ما بين دعوات إصلاحية تحاول أن تستر عورات النظام القائم دون أن تسعى إلى تغييره ودعوات يسارية تمثلت فى الجماعات الماركسية أخذت تنادى بضرورة تصفية البرجوازية المصرية وإقامة نظام اشتراكى وقامت بين الاثنين دعوات أخرى هدفها التوفيق بين وجهتى النظر بقصد كبح جماح اليسار المتطرف وإرضاء دعاة الإصلاح والتغيير مع ضمان مصالح البرجوازية المصرية بالعمل على إجهاض الثورة. وكان ما طرأ على حزب الفلاح من تطور — فى رأينا — ينتمى إلى هذا الاتجاه.

ومهما كان الأمر فقد انقسم البرنامج الاشتراكى للحزب(٢) إلى قسمين: أولهما القسم العام: وهو ما يمكن أن نطلق عليه (البرنامج السياسى) للحزب وقد نص فيه على أن الملك رمز الوطن والدستور حصن الأمة: والديموقراطية حياة الشعب ومصر والسودان وطن واحد والأمة فوق الحكومة التى ما هى إلا أداة لتحقيق رغبات الشعب وعدم قبول أى تدخل أجنبى أو بقاء جندى أجنبى واحد على أرض الوطن

---

(١) وثائق الحزب: ملف الاحتفال بمرور سبع سنوات على تأسيس الحزب وإعلان البرنامج الاشتراكى.

(٢) حزب الفلاح الاشتراكى: البرنامج الاشتراكى، مطبوع فى أربع صفحات من القطع المتوسط: ١٩٤٥/١٢/٢٨.

خيانة عظمى لانه يعرقل النهوض الاقتصادى والاصلاح الاجتماعى ويجرح الكرامة الوطنية فى الصميم ويهدم دعائم الحرية وصرح الاستقلال ونص على عدم الاعتراف بأى امتيازات لأى دولة أجنبية وعدم السماح للاجانب بتملك الأراضى فى مصر وحماية المؤسسات والمنتجات القومية ومناهضة النزاعات الاستبدادية وتمكين كل فرد أو جماعة من التمكن بحرية الرأى كاملة فى حدود الدستور وتخفيض تأمين الترشيح لعضوية مجلس النواب وجعله خمسين جنيها فقط ومنح المرأة والشبان الذين بلغوا سن الثامنة عشرة حق الانتخاب ومساواة المرأة بالرجل فى جميع الحقوق السياسية وتدعيم الحياة النيابية بجعل الإقتناع وحرية الفرد أساس التمثيل النيابى الصحيح وتوطيد دعائم الجيش وتزويده بأحدث المعدات وجعل الخدمة العسكرية اجبارية ولمدة سنة ليتسنى له تدعيم السلام العالمى والدفاع عن قناة السويس واستغلال جهوده فى القيام بالإصلاحات الداخلية ابان السلم وأن تكون الصحافة منارا للرأى العام بجميع اتجاهاته بعيدة عن أى تحيز كما نص على توثيق الروابط بين شعوب الدول العربية وعدم الاقتصار فى ذلك على الحكومات .

أما القسم الثانى من البرنامج فهو القسم الخاص وهو ما يمكن أن نسميه (البرنامج الاجتماعى الاقتصادى) وقد نص فيه على أن الدولة ملزمة باستصدار التشريعات التى تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية وإنصاف الطبقات الفقيرة والنهوض بها بحيث يحظى كل فرد بمستوى مناسب للمعيشة والرقى الاجتماعى يتفق مع آدميته ومصريته كما أنها ملزمة بإصدار قوانين التأمين الاجتماعى ضد المرض والشيخوخة والعجز والبطالة وحماية الأسرة وكفالة الأولاد وضمان التعليم بالمجان فى جميع مراحله وتقريب الفوارق بين الطبقات بتخفيض مرتبات كبار الموظفين ورفع مرتبات صغارهم وتحديد حد أقصى للملكية وتوزيع الأراضى البور على الفلاحين وتدعيم نظام التعاون وتوحيد الزى وتعميم اللامركزية فى الحكم والقضاء على مظاهر البذخ والترف فى الدولة . كما نص على أن كل فرد ملزم بالعمل والدولة ملزمة بتهيئة الفرص لتوفير العمل

وإعادة تشييد القرى والأحياء الوطنية من جديد لتوفير المسكن الصحى للفلاحين والعمال وغيرهم من الطبقات الفقيرة واستصدار التشريعات لتنظيم علاقاتهم بأصحاب رؤوس الأموال وإنصافهم وضمان حقوقهم وتحديد أجورهم وساعات عملهم واشراكهم بحصة محددة فى الأرباح والمساواة فى معاملة الأفراد مهما كانت طبقاتهم والقضاء على كل تصرف أساسه الانانية والمحسوبية واستغلال النفوذ والحد من « الاستقراطية المتعجرفة والرأسمالية المتضخمة» مع احترام الملكية الفردية وذلك بنشر روح الديمقراطية الصحية وبادارة الدولة لجميع المرافق العامة وشركات الاحتكار لحساب الامة وتنمية الثروة القومية وفرض الضرائب التصاعدية واستغلال رؤوس الاموال لانهاض الصناعات الثقيلة والخفيفة واستخدام الأيدى العاملة وتعويم المصانع القروية وحماية المستهلك بتحديد سعر السلعة وحماية الصناعة والتجارة المصرية وتحقيق الاستقلال الاقتصادى وتنسيق السياسة الزراعية والصناعية طبقا للاساليب الحديثة وتحويل الايدى العاملة الفائضة فى الزراعة إلى الصناعة وزيادة القوى الانتاجية بما يواجه اطراد زيادة السكان ويكفل الاكتفاء الذاتى وتنظيم الاستهلاك .

وختم البرنامج بالآية القرآنية « والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم» كما ذيله بحاشية تفيد أن خطة الحزب فى تنفيذ البرنامج هى « اتباع الوسائل الديموقراطية المشروعة بإيجاد مرشح فى كل دائرة انتخابية من دوائر القطر لتحقيق مبادئه عن طريق التشريع » .

ولم يدخل البرنامج الجديد أى تعديل على هيئات الحزب إذا لم يتبع تعديل البرنامج تعديل فى القانون الأساسى للحزب أى أن الحزب ظل يعتمد على المثقفين من العناصر البرجوازية الصغيرة وظل الفلاحون خارج إطاره التنظيمى .

ويختلف هذا البرنامج اختلافاً بيناً عن البرنامج الأول الذى أعلن عند بداية

تأسيس الحزب فى ديسمبر ١٩٣٨ فقد تضمن البرنامج الجديد قسما أبرز فيه الحزب خطه السياسى رغم أنه كان قد أعلن عند بداية تأسيسه أنه لا يعتزم الدخول فى معترك الحياة السياسية ولذلك جاء برنامجه الأول خلواً من الجانب السياسى مشتملا — فقط — على خطة لإصلاح المجتمع الريفى .

ويكشف الخط السياسى للحزب — كما حدده البرنامج الجديد — عن تأصل الروح — الليبرالية فى قادته فهو يحرص على التمسك بالدستور (دستور ١٩٢٣) بالنظام الملكى بقدر ما يحرص على أن يقرن الاستقلال السياسى بالتخلص من المنافسه الاقتصادية الأجنبية واطلاق طاقات الرأسمالية الوطنية وهو ما يعبر أصدق تعبير عن مصالح البرجوازية الوطنية فى ذلك الحين .

كذلك دعم الحزب صفته الإصلاحية بالنص على أنه سيسلك السبل الدستورية لتحقيق مبادئه عن طريق التشريع ولذلك ركز على ضرورة توسيع حقوق الناخبين وتبسيط شروط الترشيح وتوفير ضمانات سلامة الانتخابات كما حرص على أن ينص على تقريب الفوارق بين الطبقات بصورة تعرقل نشوب الصراع الطبقى فهو رغم نصه على ضرورة وضع حد أقصى للملكية و « الحد من الارستقراطية المتعجرفة والرأسمالية المتضخمة و إدارة الدولة لجميع المرافق العامة وشركات الاحتكار لحساب الأمة » و فرض الضرائب التصاعدية إلا أنه لم يعن بتحديد مايقصده بوضع حد أقصى للملكية فلم يوضح ما إذا كان يقصد الملكية الزراعية أو الملكية بمفهومها المطلق كما لم يعن ببيان الحد الأقصى للملكية فى تصوره ورغم أخذه بمبدأ التأميم بالنسبة للمرافق العامة والشركات الاحتكارية فقد كان ذلك صعب التحقيق من الناحية العملية فى ظل دستور ١٩٢٣ — الليبرالى وفى ظل المجتمع الذى كان قائماً يومئذ بكل تناقضاته .

* * *

وبعــد إعلان البرنامج (الاشتراكى) للحزب نشطت قيادته(١) فى تسكوين اللجان والفروع الجديدة بالأقاليم وإعادة نشاط ماكان موجودا منها من قبل وتمطينا وثائق حزب الفلاح صورة تعوزها الوضوح عن تلك اللجان والفروع ولذلك لانستطيع أن نقدم حصراً دقيقاً لنشاط الحزب فى الريف من حيث الساع العضوية أو انسكماشها والانتماء الاجتماعى للأعضاء ومدى حركتهم بين الفلاحين ولـكننا سنحاول معالجة ذلك باستقراء ماعثرنا عليه من وثائق الحزب .

كانت هناك لجان عديدة للحزب فى الوجه البحرى تركز الجانب الاكبر منها فى قرى مديريات القليوبية والمنوفية والغربية بالإضافه إلى بعض اللجان المتفرقة فى سائر مديريات الوجة البحرى والكثير من تلك اللجان صاحب نشوء الحزب فى ١٩٣٨ وكانت تقوم أساسا على جهود من أيدوا الحزب وانضموا إليه من أعضاء جمعية نهضة القرى .

أما فى الوجه القبلى فقد كان ثمة فروع متفرقة للحزب فى مديرياته المختلفة ويبدو أن — ظروف الحرب العالمية الثانية قطعت أسباب الصلات بينها وبين مركزالحزب فى القاهرة ولـكن بمجرد انتهاء الحرب وتطوير الحزب لبرنامجه ومن ثم تطويره لنشاطه : أخذ يرنو إلى تأسيس اللجان والفروع فى الوجه القبلى معتمداً فى ذلك على نشاط أحد دعاتهويدعى محمد بيومى عفيفى الذى كان يعمل بوظيفة معاون زراعة وكان دائم التنقل — بحكم عمله — بين أسيوط وبنى سويف والفيوم : وقد أقام

---

(١) كان الأستاذ أحمد كامل قطب الشخصيه المحركة لنشاط الحزب السياسى فى شتى المجالات وخاصة فى مجال مساهمة الحزب فى الحركة الوطنية كما سنرى .

(٢) هذه الوثائق عبارة عن سجل المجاهدين والفلاح ودفتر الخطابات الصادرة :ودفتر الاشتراكات وملفات الشعب والفروع وجميعها محفوظة لدى الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى وقد سمح لنا مشكورا بالاطلاع عليها .

فى كل مديرية منها فرعاً للحزب وعـدداً من اللجان بالقرى التابعة لـكل مديرية منها : كما قامت فروع أخرى بالعياط وقنا وقوص وأبو تيج بفضل جهود ذاتية لأفراد من تلك الجهات كاتبوا المركز الرئيسى للحزب فى القاهرة وانضموا إليـه وتحمس بعضهم لدعوته .

أما عـــدد الأعضاء فى كل لجنة من تلك اللجان فقد كان يتراوح بين عشرة أعضاء وثمانين عضواً : وليست هناك قوائم ثابتة تمدنا بعدد الأعضاء فى كل سنة اللهم إلا ما نستخلصه من « سجل المجاهدين والفلاحين » الذى يبين أن عـدد الأعضاء المنتمين إلى الحزب فى عام ١٩٣٩ بلغ ٤٧١ عضواً وفى عام ١٩٥١ بلغ عددهم ١٤٠٣ أعضاء .

ومهما يكن الأمر فقد كانت العناصر ذات الفعالية فى لجان القرى تتمثل فى الموظفين والطلبة وبعض الأعيان ممن يندرجون ضمن أصحاب الملكيات الزراعية المتوسطة بالإضافة إلى المزارعين من صغار الملاك أما الفروع التى كانت فى المدن فكانت العناصر الفعالة فيها تتمثل فى المثقفين الشبان وبصفة خاصة المحامين والمدرسين والموظفين والطلبة وكانوا هم الفئة التى يعتمد عليها الحزب فى تأسيس الفروع ويبدو ذلك واضحاً من رسالة كتبها عبد المنعم عفيفى سكرتير عام الحزب إلى شخص يدعى إسماعيل الشعار بقوص مركز الأقصر يدعوه فيها إلى تأليف فرع للحزب « يكون أعضاؤه من الشباب المثقف الذى يستطيع أن يقوم بما يطلب إليه فى سبيل نشر دعوة الحزب(١) » وإلى جانب هؤلاء اشتملت فروع المدن على بعض الحرفيين والمزارعين ولـكنهم يأتون فى المرتبة الثانية بعد المثقفين .

ولم تـكن فروع الحزب ولجانه بالأقاليم على درجة كبيرة من النشاط ولعل ذلك

---

(١) ملف الأقصر ـ شعبة قوص : رسالة مؤرخة فى ١٩٤٧/٤/١٩ .

يرجع إلى عزوف العصبيات القوية في الريف وخاصة كبار الملاك عن تأييده بل إن دعوة الحزب لقيت عزوفاً من الفلاحين أنفسهم فيذكر رئيس شعبة البربا مركز أبو تيج أن « الفلاحين عندنا جميعهم ناقمين على جميع الأحزاب السياسية ويعتقدوا بأنهم لم ينشئوا هذه الأحزاب إلا لخدمة مصالحهم الخاصة والارتقاء إلى منصة الحكم عن طريق الفلاح وعندما يصلون إلى مآربهم ينسون هذا المسكين(١) » كما أن تعديل الحزب لاسمه إلى « حزب الفلاح الاشتراكى » خلق صعوبة أخرى أمام نشر دعوته في الريف فقد بادر خصوم الحزب إلى رمى رجاله بالإلحاد والشيوعية بصورة دفعت فرع الحزب بأسيوط إلى المطالبة بالعودة إلى التسمية الأولى للحزب وهى « حزب الفلاح » كما لاقى رجال الحزب بالصعيد أيضاً صعوبات جمة في نشر الدعوة بسبب ما ورد في برنامجه من المطالبة بمساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية لدرجة أن فرع أسيوط طالب المركز الرئيسى للحزب(٢) بغض النظر عن ذلك المبدأ مؤقتاً .

ولكن هذه الصعوبات لم تحل بين بعض لجان الحزب وبين التعبير عن مطالب الفلاحين والمناداة بحل مشاكلهم ولكن أعضاء تلك اللجان كانوا يقدمون تلك المطالب بصفتهم الشخصية لا الحزبية ويبدو أن الدافع لذلك خشية قادة الحزب من الاصطدام بالسلطات : ومن الأمثلة على ذلك لجنة السماحية الكبرى مركز بلقاس التى رفعت مطالب الفلاحين إلى الديوان الملكى(٣) لوضع حد لمظالم عائلة البدراوى عاشور الذين اشتروا معظم زمام القرية الذي كان يملكه بعض الأجانب — وراحت أسرة البدراوى عاشور تسوم الفلاحين سوء العذاب ويملون عليهم شروطاً مجحفة

---

(١) ملف البربا — أبو تيج : رسالة من محمد سيد حسين إلى أحمد كامل قطب ٩/٣/١٩٣٩
(٢) ملف أسيوط من كمال أدهم رئيس الفرع إلى أحمد كامل قطب في ١٨/٢/١٩٤٦ .
(٣) ملف بلقاس — شعبة السماحية الكبرى : صورة عريضة مطبوعة بدون تاريخ وعليها إشارة تفيد إلى أنها ترجع إلى عام ١٩٤٨

للزراعة ونازعوا الفلاحين ملكية بيوتهم واستخدموا رجال الإدارة لإيقاف بدء ما كان يبنيه الفلاحون منها .

على أن لجنة طوخ القراموص — شرقية(١) كانت أنشط اللجان فى تبنى مطالب الفلاحين إذا أن تلك القرية كانت ضمن تفتيش الملك فاروق بأبو كبير ويستأجر الفلاحون الأرض بإيجار عينى مقابل تقديم قدر معين من المحصول للتفتيش مما كان مجحفاً بالفلاحين وخاصة فى السنوات التى يتعرض فيها المحصول للخطر نتيجة سوء الأحوال الجوية أو تعرضه للآفات الزراعية كما أن المساحة المؤجرة للفلاحين كانت تقدر على أساس الفدان ٢٠ قيراطاً وليس ٢٤ قيراطاً هذا بالإضافة إلى بعض الالتزامات المالية المرهقة كالزام الفلاح بتحمل مصاريف الحراسة وثمن الآلات الزراعية بل ومصاريف إدارة التفتيش وضيافة موظفيه ورفع الفلاحون عدة عرائض إلى الخاصة الملكية طالبين رفع تلك المظالم ولكنهم لم يلقوا إجابة شافية سوى بعض الوعود التى لم تنفذ لذلك وجهوا إلى الخاصة الملكية إنذاراً على يد محضر (١٧ فبراير ١٩٥١) ضمنوه مطالبهم وطلبوا رفع الجور عن كواهلهم وقد عقدت بسراى عابدين جلسات بين ناظر الخاصة الملكية وممثلى الفلاحين (وكانوا أعضاء لجنة حزب الفلاح بالقرية) تلقوا فى ختامها وعوداً بحل مشاكلهم ولبثوا يترقبون تنفيذ تلك الوعود وحين أدركوا أن الخاصة الملكية لا تنوى حل تلك المشاكل وجهوا إليها إنذاراً ثانياً (٢٩ أغسطس ١٩٥١) هددوا فيه بإخلاء الأرض والامتناع عن زراعتها بعد انتهاء السنة ما لم تلغ عقود الإيجار العينى وتبرم بدلا منها عقود بإيجار نقدى وترفع سائر المظالم عن الفلاحين. أى أن الفلاحين هددوا بإضراب عن الزراعة وهو أمر يخرج عن حدود طاقتهم لأنه لم تكن لهم نقابات منظمة كنقابات العمال تنظم الإضراب وتقدم المعونات المادية

(٤) وإليها ينتمى مؤسس الحزب الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى .

للمضربين طوال فترة الإضراب ولأن ما طبع عليه الفلاح المصرى من ارتباط بالأرض يجعل تركه لقريته بشكل جماعى أمراً مستبعداً . على أن التهديد بالامتناع عن الزراعة فى حد ذاته ظاهرة جديرة بالاهتمام لدلالتها على مقدرة أعضاء لجنة حزب الفلاح بالقرية على توحيد صفوف الفلاحين حول قرار خطير كهذا ولكن نتيجة هذا النزاع أسفرت عن اعتراف الخاصة الملكية بملكية الفلاحين الآلات الزراعية وأدوات الرى وعدم تحميلهم مصاريف ضيافة موظفى التفتيش أما نظام الإيجار ـ وهو أساس النزاع ـ فقد بقى على ما كان عليه .

ولكن المشاكل الاقتصادية التى كان يعانى منها الفلاحون أخذت تزداد تفاقماً كما أن سخط الفلاحين على مظالم الاقطاع بلغ ذروته فى تلك الفترة متمثلا فى انتفاضات الفلاحين فى تفانيش الأمير محمد على بكفور نجم ومزارع عائلة البدراوى فى بهوب . وانتهز قادة الحزب تلك الظروف فأخذوا يطوفون القرى ويدعون إلى عقد «مؤتمر الفلاحين» وحدد يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥١ . لعقد المؤتمر واختيرت حديقة الأزبكية مكاناً له وكان من المقرر أن يدور البحث حول المطالب الآتية(١) :

١ ـ تخفيض إيجارات الأطيان والمحصول (الإيجار العينى) بنسبة ٤٠ ٪ وتحديد الإيجارات وإلغاء المحصول .

٢ ـ عدم إخلاء المستأجر من الأطيان ما دام مسدداً للايجار .

٣ ـ رفع أجرة الفلاح « العامل الزراعى » إلى ٢٠ قرشاً يوما كحد أدنى .

٤ ـ الشكوى من سوء توزيع مياه الرى ومن الدودة مما أتلف الزراعة .

٥ ـ رفع سعر قمح الحيازة إلى ستة جنيهات وتخفيض سعر السماد وتسعيره .

---

(١) منشور مطبوع بعنوان « مطالب الفلاحين » فى شكل خطاب موجه إلى عمد القرى كدعوة للمؤتمر .

٦ — توزيع الذرة على الفلاحين بنصف الثمن المحدد على أن تتحمل الحكومة النصف الآخر لتيسير الخبز لهم .

٧ — عدم تحصيل الأموال الأميرية من صغار الملاك لغاية خمسة أفدنة وجعلها تصاعدية فيما زاد على ذلك بنسبة جدية .

٨ — تحديد الملكية الزراعية بحيث لا تقل عن فدان لكل فلاح للاستهلاك الشخصي للأسرة ولا تزيد عن خمسين فداناً .

٩ — الشكوى من إهمال وعدم تعميم المشروعات الصحية العامة كتوفير مياه الشرب الصالحة والمساكن الصحية والضمان الاجتماعي ... الخ .

١٠ — الاحتجاج الصارخ على الاعتداءات والمظالم التي وقعت أخيراً على الفلاحين في حوادث كفور نجم وبهوت .

ولكن الحكومة حالت دون عقد المؤتمر بمنع قادة حزب الفلاح من استكمال الطواف بالقرى واعتقال رئيس الحزب..مما يلفت النظر في المطالب التي كان من المقرر عرضها على المؤتمر اشتمالها على مبدأ تحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا وهو خطوة تقدمية في مفهوم الحزب لتحديد الملكية التي كان برنامج الحزب الذي أعلن في ١٩٤٥ قد تركها دون تحديد وقد تدعم هذا المبدأ في البرنامج الذي قدمه الحزب إلى وزارة الداخلية في ديسمبر ١٩٥٢ بعد صدور القرار الخاص بتسجيل الأحزاب السياسية (١) فقد نص فيه على تحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا وبضرورة تأميم قناة السويس والتوسع في تأميم أدوات الإنتاج مع إحترام الملكية الفردية .

---

(١) نص ذلك القرار على ضرورة تقدم الهيئات السياسية بطلبات التسجيل الى وزارة الداخلية مرفقاً بها نسخة من برامجها على أن يوضح بها مصادر تمويلها : وذلك حتى يسمح لها بمزاولة نشاطها .

وفى تقديرنا أن اتجاه الحزب إلى الأخذ بمبـدأ القضاء على سيطرة رأس المال بشق استثماراته سواء فى الزراعة أو الصناعة يعنى إدراكه ضرورة الأخذ بالحل الاشتراكى كعلاج لمشاكل المجتمع المصرى وهى النتيجة التى وصل إليها الحزب بعد أربعة عشر عاما من تأسيسه .

ولما كانت وسيلة الحزب لتحقيق أغراضه هى النضال البرلمانى من استصدار تشريعات تؤدى إلى تحقيق التغيير المنشود تدريجيا : فقد حرص الحزب على خوض غمار المعارك الانتخابية سعيا لكسب مقاعد داخل مجلس النواب وكانت انتخابات مارس ١٩٤٢ — التى أجرتها حكومة الوفد فى ظل الأحكام العرفية وظروف الحرب — هى أولى المعارك الانتخابية التى ساهم فيها الحزب بنصيب فرشح عددا من قادته غير أن أحدا من مرشحيه لم ينجح فى تلك الانتخابات .

وحين أقيلت حكومة الوفد (أكتوبر ١٩٤٤) وشكل أحمد ماهر باشا وزارة ائتلافية من السعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى :أقدمت تلك الوزارة على حل مجلس النواب الوفدى وإجراء انتخابات جديدة فى يناير ١٩٤٥ واتفقت الأحزاب المشتركة فى الحكم على تقسيم الدوائر الانتخابية فيما بينها وقاطع الوفد تلك الانتخابات .(١)

ووسط هذه الظروف قرر حزب الفلاح أن يخوض تلك المعركة الانتخابية ورأى أن يكون ضمن مرشحيه أحد الفلاحين من صغار الملاك ووقع الاختيار على الشيخ عبد اللطيف يوسف سلامه عضو لجنة الحزب بقرية كفر منصور مركز طوخ قليوبية فرشحه عن دائرة جزيرة الاعجام التى تقع بها بلدته . وأعلن الحزب أن « القصد

(١) محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق ، دار الكاتب العربى القاهرة ١٩٦٧ ص ٤١٥ وما بعدها .

من ترشيح فلاح أن يـكون رمزا للفلاحين فى مجلس النواب بعد أن نفذ صبره فى رجاء الخير من الآخرين »(١) . لذلك لقيت حملة الاكتتاب التى قادها أعضاء الحـزب بطوخ قليوبية لجميع تأمين الترشيح من الأهالى (وقدره ١٥٠ جنيها) نجاحا كبيرا .

وأقبل الفلاحون على تأييد هذا المرشح والدعاية له مما دفع خصومه إلى بث الدعاية ضده وارتكزت تلك الدعاية على أساس أن المرشح الفلاح لن يبلغ من الكفاية والمركز الاجتماعى ما يؤهله لتمثيل الدائرة كالمرشحين الآخرين من البكوات والباشوات وأن المرشح السعدى هو الذى سينجح لأن الحكومة تسانده وأن من ينتخب غيره سيكون حسابه عسيرا هذا بالإضافة إلى مساندة العصبيات والعمد للمرشحين الآخرين وخاصة مرشح الحكومة وكان لهذه الدعاية أثرها على الناخبين مما جعل أعضاء لجنة الحزب بطوخ يطلبون من قيادة الحزب فى اجتماع عقده بالقاهرة (٢٧ ديسمبر ١٩٤٤) أن توفد واحـدا من أعضاء مجلس الإدارة كل يوم بالتناوب لتنشيط الدعاية لمرشح الحزب ووافقوا على ذلك غير أن أحدا منهم لم ينفذ ذلك القرار مما جعل المرشح نفسه يتأثر بدعاية خصومـه ويخشى بطش الحكومة فينصرف عن رجال الحزب الذين أيدوه(٣) . وربما كان إحساس قادة الحزب بتصميم الحكومة على انجاح

---

(١) ملف الانتخابات رسالة من أحمد كامل قطب إلى رئيس تحرير الأهرام ١٩٤٤/١٢/٣

(٢) المرجع السابق تقرير من ابراهيم فهمى عضو لجنة طوخ عن دائرة جزيرة الأعجام الانتخابية بدون تاريخ .

(٣) المصدر السابق سورة لنص البيان تقع فى أربعة صفحات (حجم الفولوسـكاب) بدون تاريخ .

مرشحيها هو الذى دفعهم إلى التخلى عن مرشحهم فى اللحظة الحاسمة وإن كنا نعتقد أنه كان باستطاعتهم أن يستغلوا تلك المعركة الانتخابية لخلق تربة صالحة لنشر مبادىء الحزب — على أقل تقدير — لو خاضوا تلك المعركة حتى النهاية .

وقد أسفرت تلك الانتخابات عن سقوط جميع مرشحى الحزب فى الدوائر الأخرى بما فيهم رئيس الحزب نفسه. ولكن هذه النتيجة لم تثن قادة الحزب عن الاشتراك فى المعركة الانتخابات التالية .

فحين شكل حسين سرى باشا وزارة ائتلافية (يوليو ١٩٤٩) وأصبح من المقرر أن تجرى تلك الوزارة الانتخابية التى توقع الكثيرون — وخاصة الأحزاب التى لم تكن مشتركة فى الحكم — أنها تأتى فى صالح مرشحى الأحزاب الثلاثة المؤتلفة (الوفد — الأحرار الدستوريون — السعديون) أصدر حزب الفلاح الاشتراكى بيانا سجل فيه اعتراضه على تقسيم الدوائر بين الأحزاب المشتركة فى الحكم وطالب رئيس الوزراء أن يخص الأحزاب التى لم تشترك فى الوزارة بنصيب من تلك الدوائر كما طالب بتأليف جبهة من الأحزاب غير المشتركة فى الوزارة لمعارضة قرار الحكومة الخاص بإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ونادى بضرورة قيام وزارة محايدة لتقوم بإجراء الانتخابات(١) .

ثم حدث أن استقالت الوزارة الإئتلافية وأعاد حسين سرى باشا تشكيل وزارة وزارة محايدة من جديد ولم يكن ذلك استجابة لرغبة الأحزاب الصغيرة التى عارضت وزارة الائتلاف بقدر ما كان استجابة من القصر للانجليز الذين رأوا أن يدخلوا

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية : ج ٢ القاهرة ١٩٥٣ ص ٣٤٩ .

فى مفاوضات حول القضية الوطنية مع وزارة وفدية بعدما فشلت المفاوضات بينهم وبين الوزارات المؤتلفة من الاحزاب الآخرى (١) .

وقد أجرت الوزارة المحايدة الانتخابات (ديسمبر ١٩٤٩) وخاض حزب الفلاح الاشتراكى غمارها فرشح أحمد كامل قطب نفسه عن دائرة أبى كبير شرقية وقد حرص فى منشوراته الإنتخابية على أن لايستخدم عبارة الاشتراكى « فقدم نفسه لناخبيه على أنه مرشح «حزب الفلاح» ولم يشأ أن يعرض للبرنامج الاقتصادى للحزب واكتفى بالتركيز على مابذله من جهود فى القضية الوطنية ويبدو أنه كان يحاول الاستفادة من دروس المعارك الانتخابية السابقة فلم يشأ أن يثير معارضة كبار الملاك له فى دائرته الانتخابية ورغم ذلك فقد جاءت نتيجة الانتخابات مخيبة لآمال الحزب فلم ينجح رئيسه فى الفوز بمقعد له فى البرلمان .

ولعل فشل الحزب فى تحقيق أمله فى الوصول إلى مقاعد البرلمان يرجع إلى عدم استناده إلى العصبيات الريفية القوية التى كانت تتحكم فى سير المعارك الانتخابية وتوجهها لمصلحتها بقدر ما يرجع إلى عدم انتشار الوعى بين صفوف الفلاحين الذين كانوا لايملكون فكاكا من سطوة عمد القرى وأعيانها الذين كانوا يوجهون أصواتهم لمصلحة من يشاءون . هذا بالإضافة إلى تدخل السلطات الإدارية لتزييف الانتخابات تلك الافة الخطيرة التى عانت منها الحياة السياسية فى مصر منذ دأب القصر على العبث بالدستور .

---

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية : جـ٢ القاهرة ١٩٥٣ ص ٣٤٩ .

وكان حزب الفلاح ـ شأنه في ذلك شأن سائر الأحزاب الصغيرة ـ يحتاج إلى أن يلتمس عضداً بين الهيئات السياسية الأخرى ومن هذا المنطلق كانت مبادرة الحزب إلى إعلان تأييده(١) لعلى ماهر باشا واستجابته لدعوته التي وجهها في ١٩٤٥ إلى الأحزاب والهيئات السياسية والسياسيين المستقلين في شكل جبهة وطنية تحمل اسم « جبهة مصر » تلتف حول برنامج سياسي إصلاحي محدد .

وترجع صلة حزب الفلاح بعلي ماهر إلى عام ١٩٣٩ فربطت الصداقة بين أحمد كامل قطب وبين على ماهر منذ حادث إضراب أحمد كامل قطب عن الطعام. وحين تولى على ماهر رئاسة الوزارة (١٨ أغسطس ١٩٣٩ — ٢٧ يونيو ١٩٤٠) اعتمد على تأييد فرق القمصان الخضراء التي نظمتها جماعة مصر الفتاة . كما اعتمد على تأييد « فرق الشباب » التي شكلها حزب الفلاح في ربيع ١٩٤٠ لتتولى الدعاية في الريف والعمل على حشد الجماهير حول الوزارة .

وحين اعتقل على ماهر في ١٩٤٢ كان حزب الفلاح في مقدمة الأحزاب السياسية التي طالبت بالإفراج عنه ولذلك لم يكن من الغريب أن يسارع الحزب بالانضمام إلى « جبهة مصر » عندما أعلن على ماهر تأسيسها .

ونصب قادة حزب الفلاح أنفسهم دعاة للجبهة فكتبوا إلى لجان الحزب وفروعه في الريف بنشر الدعوة بين صفوف الفلاحين لتأييد الجبهة كما اهتم رئيس الحزب ببث الدعاية للجبهة وسط زملاءه المحامين بصفة خاصة لمحاولة تجنيدهم كدعاة للجبهة . وقد استمر حزب الفلاح في عضويته للجبهة حتى ١٩١٢ .

كذلك اشترك حزب الفلاح في تحالف مع حزب العمال المصري والحزب النسائي

---

(١) ملف جبهة مصر : من أحمد كامل قطب إلى على ماهر باشا في ١٥/١١/١٩٤٥ .

الوطنى (١) . عقد فى ٣١ مارس ١٩٤٦ وأعلن المتحالفون أن غرضهم من ذلك ضرب المثل للاحزاب المتنازعة فى ضرورة توحيد الصفوف من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على « الجوع والجهل والمرض » فى شعب وادى النيل والعمل على تحقيق الجلاء السياسى والاقتصادى والعسكرى عن البلاد (٢) .

ثم مالبث أن انفرط عقد التحالف بعد فترة وجيزة من ابرامه ، فقد دب النزاع بين رئيسة الحزب النسائى وسكرتيرته حول من تتولى الكلام باسم الحزب ورئاسة الجلسة المشتركة حين تحل دورة الحزب النسائى فى الرئاسة وأدى هذا النزاع إلى انسحاب الحزب النسائى من التحالف (مايو ١٩٤٦) (٣) وتبعه حزب الفلاح الاشتراكى الذى ايد فريقا من العمال انشقوا عن حزب العمال المصرى وكونوا حزبا مستقلا بنفس الاسم ، وبتأييد حزب الفلاح لهؤلاء المنشقين انتهى ذلك التحالف الذى لم ينجح إلا فى ضرب المثل باستحالة توحيد صفوف الاحزاب السياسية المصرية حول برنامج معين لفترة طويلة من الزمن .

وبالاضافة إلى ذلك ، وثق حزب الفلاح الاشتراكى علاقاته مع حزب مصر الفتاة

---

(١) تأسس حزب العمال المصرى فى ١٩٣١ ثم أوقف نشاطه بعد أسبوعين من تاسيسه. وعاد إلى استئناف نشاطه فى سنة ١٩٤٤ وكان زعيمه عباس حليم معروفاً بميوله النازية (انظر / رؤوف عباس ، الحركة العمالية فى مصر ، ص ٢٠٩) أما الحزب النسائى الوطنى فقد أسسته بعض سيدات المجتمع المشتغلات بالخدمة الاجتماعية فى غضون عام ١٩٤٥ بقصد المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية وبحقوق المرأة السياسية وتولت رئاسته السيدة/فاطمة نعمت راشد (انظر / منيرة حسنى ، أيام فى الهيئات النسائية ، القاهرة ١٩٥٥ ص ١٩) .

(٢) وثائق الحزب ، بيان مطبوع بعنوان « بيان هيئة تحالف حزب العمال المصرى وحزب الفلاح المصرى والحزب النسائى .

(٣) منيرة حسنى ، المرجع السابق ص ٣٢ .

واجمعة الأخوان المسلمين ، فكان قادة تلك الهيئات يتبادلون الزيارات والتشاور حول المسائل السياسية فى المناسبات الهامة ويشاركون فى احتفالات بعضهم البعض . ومن ثم فان حزب الفلاح الاشتراكى كان مرتبطا بهيئات عرفت باتجاهاتها الفاشية .

ومنذ ١٩٤٧ أخذ حزب الفلاح يوطد صلاته بالكتلة الوفدية وبالوفد المصرى وأن كانت علاقاته بالأخير يشوبها الفتور وخاصة خلال المعارك الانتخابية وأثناء وجود الوفد فى الحكم .

* * *

وتعددت مواقف حزب الفلاح الاشتراكى بالنسبة للقضية الوطنية ، فاشترك فى الحركة التى قامت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانيه للمطالبة باعادة النظر فى العلاقات بين مصر وبريطانيا ، فقدم مذكرة فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٥ إلى السفير البريطانى أشار فيها إلى مابذلته مصر من تضحيات وما قدمته من مساعدات للحلفاء من أجل تحقيق النصر فى الحرب مطالباً بضرروة صدور تصريح رسمى من بريطانيا تحدد فيه موعد الجلاء وموعد بدء المفاوضات لارساء العلاقات بين الدولتين على أسس جديدة . وقدم مذكرة أخرى بهذا المعنى للسفارة البريطانية فى ذكرى عيد الجهاد (١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥). (١)

والتزم الحزب جانب الصمت بالنسبة لتطورات القضية الوطنية التى تلت ذلك التاريخ . فلم يحدد موقفه فى مفاوضات صدقى — بيفن (١٩٤٧) ويمكن إرجاع

(١) ملف الاحتفال بمرور سبع سنوات على تأسيس الحزب ، خطبة أحمد كامل قطب ١٩٤١/١٢/١٨ .

ذلك إلى ارتباطه بجبهة مصر التى كانت تؤيد حكومة إسماعيل صدقى وتوافق على خطتها السياسية .

وحينما استأنف النقراشى المفاوضات مع الإنجليز فى عام ١٩٤٧ وأصبح واضحاً أن تلك المفاوضات تسير فى طريق مسدود وظهر اتجاه يرمى إلى عرض القضية على مجلس الأمن ، بدأ حزب الفلاح ينشط للعمل فى هذا المجال فسافر رئيسه إلى السودان فى مايو ١٩٤٧ فى محاولة للتوفيق بين الأحزاب السودانية التى تدعو للوحدة مع مصر وتلك التى تدعو إلى استقلال السودان ، وأخذ يعقد الاجتماعات ويخطب داعياً إلى وحدة وادي النيل ونبذ الخلافات ، ولكن السلطات الإنجليزية فى السودان ألقت القبض عليه وقدمته للمحاكمة ثم قامت بإبعاده عن السودان .

وبعد عودة قطب من السودان كان قد تقرر عرض القضية الوطنية على الأمم المتحدة ، فأعلن الحزب عن فتح باب الاكتتاب لجمع نفقات سفر قطب إلى أمريكا للدعاية للقضية الوطنية أثناء عرضها على مجلس الأمن . فسافر بالفعل فى أغسطس . كما سافر فى نفس الوقت مصطفى مؤمن ممثلا للاخوان المسلمين ، وأحمد حسين ممثلا لحزب مصر الفتاة لنفس الغرض .

وتمثل الأسلوب الدعائى الذى اتبعه ممثل حزب الفلاح وممثل الإخوان المسلمين فيما أثاره من صخب ومقاطعة لمناقشات الجمعية العمومية أثناء انعقاد الجلسات — من شرفة النظارة — بالخطابة والمطالبة بحرية وادى النيل . وهو أسلوب أثار سخط الأعضاء وأدى إلى إخراج الوفد المصرى الذى كان يرأسه رئيس الوزراء (محمود فهمى النقراشى) حتى أن الأخير تشاجر مع أحمد قطب فى ردهات المجلس وتبادل معه الشتائم على مرأى من وفود الدول كما أدى إلى استياء رجال الأمم المتحدة أنفسهم حتى أن ستونمان مساعد السكرتير العام قال لهما « أنتما تتصرفان تصرف

الأطفال ولا تكسبان شيئاً يفيد القضية » (١).

كما وزع أحمد كامل قطب على مندوبى الصحافة وأعضاء الوفد نص المذكرة التى قدمها لرئيس مجلس الأمن والتى طالب فيها بجلاء الانجليز عن وادى النيل وهدد بإن الشعب المصرى سوف يعمل على تهديد السلام العالمى فيما إذا — لم تتحقق رغبته فى الحرية والاستقلال ووحدة أرضى وادى النيل (١).

ونظم قطب مظاهرة بالاشتراك مع مصطفى مؤمن (٢٨ أغسطس) ضمت بعض العمال الأمريكيين العاطلين وبعض العرب. وحاول المتظاهرون اقتحام مقر مجلس الأمن هاتفين بسقوط الاستعمار مطالبين بجلاء الانجليز « النازيين الجدد » عن مصر والسودان (٢).

كذلك نظم قطب ومؤمن مظاهرة داخل إحدى دور السينما بنيويورك ضد فيلم دعائى عن السودان يخدم وجهة النظر البريطانية، فخطبا فى المتفرجين وألقوا عليهم منشورا يحمل ردا على ما جاء بالفيلم (٣).

لقد حققت الطريقة التى اتبعها ممثل حزب الفلاح للدعاية للقضية الوطنية لفت الأنظار إلى شخصه لا إلى القضية الوطنية. وان كانت قد أثارت اهتمام بعض الصحف الأمريكية فذلك لأنها المرة الأولى التى يحدث فيها مقاطعة أثناء انعقاد جلسات مجلس الأمن.

---

(١) The Newyork Herald Tribune, 27–8 1947.

(٢) نص المذكرة باللغة الإنجليزية بتاريخ ١٩٤٧/٨/٢.

(١) الأهرام ١٩٤٧/٨/٢٠

(٢) مصطفى مؤمن — صوت مصر. دار الكتاب العربى. القاهرة ١٩٥١، ص ٣٢٤ — ٣٢١.

ومهما يكن الأمر فقد استقر رأى مجلس الأمن على إبقاء القضية معلقة ودعوة الطرفين المعنيين إلى إعادة فتح باب المفاوضات بينهما . مع بقاء القضية معلقة أمام المجلس يعيد النظر فيها فى حالة طلب أحد الطرفين .

على أن النتيجة التى انتهت إليها تجربة عرض القضية على مجلس الأمن جعلت حزب الفلاح يعيد النظر فى الأسلوب التى اتبعته مصر فى المطالبة بجلاء القوات البريطانيـة عن أراضيها فرأى أن سبب ما منيت به البلاد من فشل يرجع إلى اعتمادها على الدول الاستعمارية وحدها . فماذا إذا جربت الاستعانة بالدول الاشتراكية .

ومن هذا المنطلق قدم قطب مذكرة(١) إلى السفارة السوفيتية بالقاهـرة فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٨ طالباً السماح له بالسفر إلى الاتحاد السوفييتى لدراسـة أساليب الحياة الاجتماعية هناك لمدة ثلاثة شهور . وكان قد سبق ذلك بإعلان اعتزامه السفر إلى الاتحاد السوفييتى للسعى فى توثيق العلاقات بين مصر وروسيا سياسـياً وتجارياً لضمان التخلص من الارتباط بعجلة الاسـتعمار ، وأن مصر لو اتجهت إلى الدول الاشتراكية فلا بد أن تتبعها بقيـة الشعوب العربية وبذلك يتعرض أمن الاستعمار للخطر .

ورغم أنه كان من المشكوك فيه أن تؤدى هذه الفـكرة إلى نتيجة إيجابية فيما إذا سافر قطب إلى روسيا . فإن الحـكومة سارعت بإصدار أمر يقضى بمنعـه من مغادرة البلاد إلى أى جهـة من الجهات . ولم يفـكر الحزب فى معاودة الاتصال بالسوفييت مرة أخرى .

---

(١) وثائق الحزب : نص المذكرة باللغة الانجليزية . وقد تضمنت المذكرة معلومات عن الاتجاه السياسى ونبذة تاريخية عنه وزعمت المذكرة أن للحزب فروع ولجـان فى ألف قرية مصرية وهى تشـكل ٥٠٪ من القرى المصرية .

وحين قامت حكومة السودان بإنشاء جمعية تشريعية بالسودان ، وتصدت للمظاهرات التى قامت للاحتجاج على هذا العمل واعتقلت أعضاء مؤتمر الخريجين العام بالسودان . أرسل إسماعيل الأزهرى — رئيس المؤتمر — برقية احتجاج إلى جميع الأحزاب السياسية فى مصر يصف فيها الموقف فى السودان ويطالب كلا من تلك الأحزاب بالقيام بعمل إيجابى لإيقاف ما يمانيه الوحدويون من إرهاب .

واستجاب حزب الفلاح الاشتراكى لهذا النداء . فشكل وفدا من أربعة من أعضاء مجلس إدارته توجهوا إلى دار السفارة البريطانية بالقاهرة وقدموا احتجاجا على ما تقوم به السلطات البريطانية فى السودان ثم صمموا على احتلال دار السفارة حتى تجاب طلباتهم . ولما لم تجد محاولات رجال السفارة لإقناعهم بمغادرتها استدعت السفارة البوليس المصرى فقام بإجلائهم عن السفارة وأجرت النيابة تحقيقا معهم ثم أطلقت سراحهم(١) .

على أثر قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بادر حزب الفلاح الاشتراكى بتأييدها وقدم مذكرة إلى اللواء محمد نجيب (فى أول أغسطس) حذر فيها رجال الثورة من ألاعيب السياسة الاستعمارية التى لا تنظر إلى حركة الجيش بعين الارتياح كما حذرهم من السياسة الحزبية الرجعية التى مكنت الإستعمار والطغاة من البلاد(٢) .

---

(١) وثائق الحزب ، بيان مطبوع عن حادث السفارة مرفق به نص المذكرة التى قدمت إلى السفارة فى ١٩٤٨/١١/٢٩ .
(٢) الأهرام ١٩٥٢/٨/٢ .

وفى اليوم التالى قدم الحزب مذكرة إلى على ماهر رئيس الوزراء عرض فيها المطالب الآتية (١) :

(١) وضع دستور جديد للبلاد عن طريق تأليف جمعية وطنية تأسيسية من جميع عناصر الأمة وطوائفها .

(٢) حل جميع الأحزاب السياسية وإعادة تأسيسها من جديد على أسس وبرامج واضحة .

(٣) استمرار الحكم العسكرى حتى يتم وضع الدستور .

(٤) المبادرة بالقيام بالإصلاحات الاقتصادية العاجلة بتحديد الملكية وتخفيض الإيجارات وتقريب الفوارق بين الطبقات والقضاء على امتيازات الرأسمالية والارستقراطية ورفع مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة وتوفير المساكن الشعبية .

(٥) تحقيق المطالب الوطنية بأن تقوم العلاقات بيننا وبين بريطانيا على أساس القواعد الدولية العامة وفى حدود ميثاق الأمم المتحدة .

كذلك توجه وفد من أعضاء الحزب (١٣ أغسطس) إلى قيادة الجيش وقدم مذكرة طالب فيها بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا وتأميم مايزيد على هذا القدر وتخفيض الإيجارات الزراعية بنسبة ٤٠ ٪ وإلغاء الإيجار العينى وعدم إخلاء المستأجرين الأطيان(٢) .

---

(١) وثائق الحزب نص المذكرة .
(٣) الأهرام ١٩٥٢/٨/١٣ .

وبعد صدور بيان رئيس الوزراء الخاص بالمباحثات التى دارت بين الحكومة وكبار الملاك بشأن تحديد الملكية الزراعية . أصدر حزب الفلاح بيانا أعلن فيه ضرورة تحديد الملكية بخمسين فدانا مع التصرف فى الزيادة عن طريق تكوين جمعيات تعاونية أو مزارع جماعية لإدارتها على أساس اشتراكى على أن تكون الأرض ملكا للدولة . مع ضرورة إصدار قانون بتحديد الحد الأقصى لإيجار الأراضى الزراعية(١) .

ويلاحظ أن موقف الحزب من الثورة كان موقف التأييد المطلق . وأن الأفكار التى طرحها لحل المشكلة الزراعية كانت أفكارا تقدمية . وإن كان اتخاذ رجال الحزب موقف الناصح الأمين لرجال الثورة وطعنهم فى الأحزاب السياسية الأخرى — رغم ما عرفوا به من الحرص على كسب ود جميع الأحزاب قبل الثورة يجعلنا نشك فى أن الدافع وراء هذا الموقف من جانب رجال حزب الفلاح هو ما كانوا يأملون فيه من إتاحة الفرصة لهم — فى ظل العهد الجديد — لتوسيع نشاطهم السياسى على حساب الأحزاب الأخرى .

لقد كان حزب الفلاح الاشتراكى يمثل اتجاه فريق من المثقفين — الذين ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة — الذين يدعون إلى الترويج لدعوة إصلاحية هدفها تحقيق « العدالة الاجتماعية » لجماهير الفلاحين دون المساس بالنظام الاجتماعى الذى كان قائما وقتئذ . ثم اتسعت آفاق رجال الحزب إلى الحد الذى جعلهم يؤمنون بالحل الاشتراكى كعلاج لتناقضات المجتمع

---

(١) المرجع السابق ٦/٩/١٩٥٢ .

المصرى من منطلق راديكالى وليس من منطلق ماركسى . ولعل ذلك يفسر عدم اهتمام الحزب بتنظيم الفلاحين للقيام بنضال جماعى لتحقيق مطالبهم الاقتصادية . وحرص رجال الحزب على عدم الاصطدام بالسلطة ومهادنة الأحزاب الأخرى فى الوقت الذى قامت فيه صلات قوية بينهم وبين شخصيات وأحزاب عرفت بميولها الفاشية . ورغم ذلك فقد ظل الحزب ملتزما خطه الأساسى من حركة إصلاح اجتماعى .

(المصادر)

* وثائق الحزب ، وهى عبارة عن مجموعة أوراق وسجلات يحتفظ بها الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى .

* أحمد حسين ، أزهار ، قصة مصر فى الثلاثينيات ، دار القلم القاهرة ١٩٦٢

* رؤوف عباس ، الحركة العماليةفى مصر ١٨٩٩—١٩٥٢ دارالكاتب العربى القاهرة ١٩٦٨ .

* محمد حسين هيكل ــ مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ٢ القاهرة ١٩٥٣ .

* محمد زكى عبد القادر ــ أقدام على الطريق . دار الكاتب العربى ــ القاهرة ١٩٦٧ .

* مصطفى مؤمن ــ صوت مصر ــ دار الكتاب العربى ــ القاهرة ١٩٥١ .

* منيرة حسنى ــ أيام فى الهيئات النسائية ــ القاهرة ١٩٥٥ .

* الهلال ــ أكتوبر ١٩٦٤ .

* المصور ــ أكتوبر ١٩٢٩ .

* الامام ــ يناير ١٩٣٣ .

* النضال ــ ١٩٣٩ .

* مصر ــ ١٩٤٨ .

* الأهرام ــ ١٩٣٩ ــ ١٩٥٢ .

The Newyork Herald Tribune August I947.

نصوص ووثائق

[illegible]